البحرين.. منظومة أمن متكاملة تصنع الأمان

بقلم:
د. فاطمة المالكي

في الأوضاع الاستثنائية التي نعيشها هذه الأيام، كنت أرى الصورة مكبّرة أمام عيني، تتجلى فيها عملُ عمل الفريق الواحد، الذي يعمل بصمت وبتناسق محسوب ودقيق، والعملُ بمفهوم الأمن والأمان في مملكة البحرين كركيزة أساسية لاستقرار المجتمع وحمايةً حياة الأفراد.

إن الأمن والأمان ليسا مجرد مفاهيم نظرية، بل حاجتين أساسيتين في حياة الإنسان، إذ لا يمكن تصور تنمية حقيقية للفرد، أو ازدهار مستدام، أو إبداع، أو تعلم، أو عمل بفاعلية، إذا غاب الشعور بالحماية والطمأنينة.

ويُفهم الأمن عادةً بوصفه منظومة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لحماية الأفراد والممتلكات والحفاظ على النظام العام، ليتبين كيف ينعكس على حياة الفرد اليومية قبل أن يتحول إلى شعور بالأمان، كالأمن الجسدي المتمثل في وجود حماية من المخاطر المباشرة، في ظل وجود فرق الشرطة والدفاع المدني وأنظمة الإنذار المبكر، مما يضمن سلامة الإنسان وممتلكاته.

في حين يُعبّر الأمان عن الإحساس الداخلي بالراحة والثقة الناتجة عن فاعلية تلك المنظومة. ومن هنا، يتضح أن العلاقة بينهما علاقة تكامل لا انفصال؛ فالأمن يمثل الإطار الخارجي المنظم، بينما الأمان هو الأثر النفسي والاجتماعي الذي ينعكس على سلوك الأفراد واستقرارهم.

إن تحقق الأمن من دون أن يشعر به الإنسان لا يكتمل أثره، كما أن الإحساس بالأمان لا يمكن أن يستمر من دون وجود نظام أمني فعّال يدعمه. ولذلك، فإن الدول التي تنجح في ترسيخ الأمن بمفهومه الشامل الأمني، الصحي، الاقتصادي، والغذائي هي ذاتها التي تنجح في بناء مجتمعات مطمئنة قادرة على الإنتاج والعطاء. ويؤكد ذلك ما أشار إليه ماسلو في هرمه للاحتياجات، حيث يأتي الأمن كحاجة أساسية تسبق تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي (Maslow, 1943).

ففي مملكة البحرين، تكاملت جهود جميع الوزارات والمؤسسات لتوفير هذا التوازن الحيوي، حيث كانت تعمل بشكل متكامل لضمان الحماية والطمأنينة في آن واحد.

فقد أسهمت منظومة الإنذار المبكر في منح السكان الوقت الكافي للتوجه إلى أماكن آمنة، فيما عززت أنظمة الدفاع الجوي المتطورة قدرة قوة دفاع البحرين على اعتراض الصواريخ والطائرات المسيّرة من العدوان الغاشم قبل وصولها إلى أهدافها، وهو ما يعكس جاهزية البحرين على أعلى مستوى عند وقوع أي اعتداءات أو تهديدات على مناطق سكنية.

كذلك برز دور فرق الدفاع المدني والإسعاف في تأمين المواقع وإخلاء السكان وتطويق المناطق المتضررة، بالتوازي مع الاستجابة الفورية في حالات الأزمات الصحية الطارئة أو الإصابات البليغة، في مستشفيات مجهزة بالكامل لتقديم الرعاية الطبية الفورية للمصابين بكفاءة عالية، مما يضمن استمرار الطمأنينة رغم التحديات التي تمر بها، ويعكس قوة منظومة الأمن الصحي ويعزز الثقة في قدرة الدولة على حماية الأرواح، وأن حماية حياته وممتلكاته ليست مجرد كلام، بل هو واقع ملموس.

ولم يقتصر الدور على الجوانب الأمنية والصحية، بل امتد إلى الاهتمام بالجانب التعليمي، حيث أسهمت وزارة التربية والتعليم في تعزيز الأمن التعليمي عبر تفعيل أنظمة التعليم عن بُعد، بما يضمن استمرارية العملية التعليمية في بيئة آمنة، ويخفف من تعرض الطلبة للمخاطر، ويمنح الأهل شعورًا بالاطمئنان على أبنائهم وهم بجوارهم، وامتدادًا لهذا الدور، بادرت الجامعات الحكومية والخاصة إلى تحويل الدراسة إلى النمط الإلكتروني، وتأجيل الامتحانات الحضورية، وإعادة جدولة التدريب العملي بما يراعي سلامة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، مع الحفاظ على جودة المخرجات التعليمية.

يضاف إلى ذلك تأمين الأمن الغذائي، والتأكد من وجود المخزون الغذائي والمياه والطاقة بشكل منتظم دون انقطاع، مما يضمن استمرار الحياة اليومية بشكل طبيعي. وكذلك العمل عن بُعد بما يسهم في استمرارية ديمومة العمل وعدم تعطيل مصالح الشعب.

كما لعبت وزارة الإعلام دورًا محوريًا في توصيل المعلومات الرسمية الموثوقة عبر القنوات الرسمية، ومواجهة الشائعات التي قد تثير القلق، والحرص على تنبيه المواطنين بعدم نشر المعلومات المغلوطة، بما يخفف من الهلع ويعزز الثقة المجتمعية. كما أسهمت الوزارات المعنية بتأمين الغذاء والطاقة والنقل في ضمان استمرار الحياة اليومية دون انقطاع، فيما وفرت الجمعيات الخيرية الدعم للفئات الأكثر هشاشة، بما يرسخ شعور الأمان لدى الجميع، مما يعكس أن الأمان الاجتماعي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري أو الصحي.

إن هذا التكامل لم يكن وليد اللحظة، بل يعكس وجود منظومة متماسكة عُمل على جاهزيتها منذ سنوات بهذه الانسيابية والدقة والكفاءة، فلم تكتفِ بحماية الإنسان جسديًا، بل سعت إلى تعزيز شعوره بالأمان والاستقرار في مختلف جوانب حياته.

فالتكامل بين الجهود الأمنية والصحية والتعليمية والإعلامية، والخدمات الأساسية، يُظهر أن الأمن في البحرين ليس مجرد حماية جسدية، بل منظومة متكاملة تتحول إلى شعور حقيقي بالطمأنينة في نفوس المواطنين والمقيمين.

فالأفراد في البحرين شركاء في حماية مجتمعهم من خلال وعيهم والتزامهم وتكاتفهم مع الآخرين، ما يجعل من مملكة البحرين نموذجًا يُحتذى به في تكامل الأمن والأمان، ويؤكد أن قوة الدولة لا تُقاس فقط بقدرتها على مواجهة التهديدات، بل بقدرتها على تحويل هذه الإجراءات إلى شعور بالسلامة يعزز استقرار المجتمع وصموده حتى في أصعب الظروف.

نهاية المنطقة الرمادية

بقلم:
مؤنس المردي

يدخل الخليج العربي اليوم مرحلة سياسية وتاريخية بالغة الدقة، تتسم بالثقل الاستراتيجي وضرورة الحسم. هذه اللحظة الراهنة تفرض واقعاً يقلص المساحات التي سمحت لسنوات طويلة بإدارة التوازنات الهادئة واعتماد سياسة التصعيد المضبوط. المنطقة اليوم تتجاوز مرحلة «التقاط الأنفاس» التقليدية، لتجد نفسها في قلب استحقاقات أمنية وجيوسياسية تفرض أنماطاً جديدة من التعامل مع الواقع المحيط.

تُشكل الهجمات الأخيرة التي استهدفت منشآت الطاقة والبنية التحتية الحيوية تحولاً جذرياً في طبيعة التهديد. هي مؤشر حاسم على انتقال الصراعات الإقليمية إلى مستويات تقنية وميدانية متقدمة، ما يقلص هوامش الوقوف في المناطق الرمادية. هذا التطور يضع السلوك السياسي الخليجي، المعروف بميله التقليدي للاستقرار وتجنب الصدامات، أمام اختبارات قاسية تتعلق بحدود الاستمرار خارج دوائر الصراع المباشر في ظل بيئة إقليمية مضطربة.

لقد كانت المعادلة القديمة ترتكز على دعامتين أساسيتين: تحالفات دولية توفر مظلة من الردع، وانفتاح اقتصادي يعمل كصمام أمان لتخفيف الاحتقان السياسي. اليوم، تواجه هذه المعادلة ضغوطاً غير مسبوقة نتيجة تبدل طبيعة المخاطر. التهديدات الحالية أصبحت أقرب مسافة وأكثر تعقيداً، حيث تدمج بين الهجمات السيبرانية، والصواريخ البالستية، والطائرات المسيرة، بالتوازي مع ضغوط اقتصادية مكثفة. هذا المزيج يجعل من «عنصر القرار» المحرك الأساسي والوحيد للمرحلة المقبلة.

تدرك العواصم الخليجية بعمق أن كلفة تأجيل القرارات السيادية والخيارات الاستراتيجية ترتفع طرديا مع تسارع الأحداث. التحدي الحقيقي يكمن في امتلاك زمام المبادرة ورسم حدود الدور الجديد في المنطقة. لقد أصبح أمن الخليج مرتبطاً بشكل عضوي بقدرة دوله على الفعل الاستباقي وحماية مصالحها الوطنية في بيئة دولية سريعة التغير ولا تعترف إلا بالقوة والوضوح.

في هذا السياق، يبرز مضيق هرمز كأهم نقاط الاختبار لتوازنات القوى العالمية وأصبح ساحة لتحديد ملامح القوة والنفوذ. أي تغيير في قواعد المرور أو الوضع القائم فيه سيؤدي حتماً إلى إعادة صياغة شاملة للمعادلات الدولية الكبرى.

يقف الخليج الآن أمام مفترق طرق يتطلب دقة متناهية في التنفيذ وشجاعة في الرؤية. المرحلة الحالية تحسمها جودة التصرف والقدرة على صياغة الواقع بدلاً من مجرد مراقبته. هنا يبدأ الفارق الجوهري في بناء مستقبل المنطقة، حيث تذوب المسافة بين الترقب واتخاذ القرار التاريخي.

تحديات أمام ترامب لمواجهة تأثيرات «حرب الطاقة»

بقلم:
سميح صعب ○

تمنح الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران ومساراتها المتغيرة، صدقية لمقولة الماريشال الألماني إيرفين روميل (ثعلب الصحراء) إبّان الحرب العالمية الثانية، بأن «كل الخطط العسكرية الموضوعة مسبقا، تصبح غير قابلة للتطبيق فور بدء الحرب».

أراد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أن تكون الحرب، تجسيدا مثاليا لعقيدته السياسية القائمة على تحقيق السلام من خلال القوة. وفي مستهل الأسبوع الرابع لـ«الغضب الملحمي»، لا يزال ترامب يفتقر إلى استراتيجية خروج، ويجد نفسه أمام خيارات صعبة، وهو الرجل الذي يكره نقد الذات أو الاعتراف بارتكاب الأخطاء.

تتبدى أمام ترامب تحديات كبيرة في حرب لا تحظى بشعبية في الداخل، وينأى عنها حلفاء أمريكا التقليديون في الخارج، ولا يستطيع أن يُحدّد سقفاً زمنياً لها، برغم تكراره أن أمريكا انتصرت فيها، ودمّرت البرنامج النووي لإيران، وكذلك دمرت بحريتها وبرنامجها الصاروخي، وإن كان هذا التعظيم للإنجازات لا يستقيم الأمر مع تقويم الاستخبارات الأمريكية بأن النظام الإيراني هناك منهك لكنه لا يزال متماسكاً. بينما إغلاق إيران لمضيق هرمز، يبقي أسعار النفط فوق الـ110 دولارات وسط توقعات بتجاوز عتبة الـ180 دولاراً في أبريل المقبل، إذا لم يتسنَ فتح المضيق أمام ناقلات النفط.

بديهي، إن النظام الذي فقد مرشده الأعلى السيد علي خامنئي في الضربات الأولى للحرب، ومن بعد ذلك أمين مجلس الأمن القومي علي لاريجاني وعشرات آخرين من القيادات السياسية والعسكرية والأمنية، فضلا عن الخسائر في البنى التحتية العسكرية والاقتصادية، هو نظامٌ يمر بأدق مراحله منذ عام 1979. برغم ذلك، فإن أمريكا وإسرائيل، أكثر اقتناعاً بعد ثلاثة أسابيع من الحرب، بأن الحملة الجوية وحدها، ليست كفيلة لإسقاط النظام، ويحملهما على التفكير إما بوقف الحرب عند مرحلتها الحالية، أو تصعيدها نحو خيارات تُحتّم النزول على البر الإيراني، مع كل المحاذير المترتبة على ذلك.

سار دونالد ترامب إلى الحرب، واثقا من خلوها من المخاطر، ولهذا شبّهها بـ«رحلة قصيرة» ليس أكثر. وفي مواجهة المأزق الذي صنعه قراره المتهور، يقول اليوم إنه لم يكن يتوقع أن تلجأ إيران إلى قصف بنى تحتية نفطية ومدنية في دول الخليج، مما جعل الذعر يدبُّ في أوصال الأسواق العالمية ودفع أسعار الوقود إلى الارتفاع حتى داخل الولايات المتحدة التي لا تستورد لترا واحداً من نفط الخليج. وحتى لو توقفت الحرب اليوم أو غدا، فإن الأسعار لن تعود إلى ما كانت عليه في 27 فبراير، قياسا بتجربة الصدمة النفطية في 1973، عندما ارتفعت الأسعار أربعة أضعاف، ولم تعد إلى مستواها السابق، حتى بعد رفع الحظر الذي فرضته «أوبك» على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، بسبب دعمها لإسرائيل في الحرب العربية – الإسرائيلية آنذاك.

حرب الطاقة التي فجّرتها إيران، كمعادل للتفوق الجوي للولايات المتحدة وإسرائيل، هي الأكثر تحكماً بقرارات ترامب وتصريحاته. أحيانا يعلن اعتزامه خفض العمليات العسكرية، لكنه يعد العدة في الوقت عينه لاحتمال السيطرة على جزيرة خرج الإيرانية، التي تُصدّر منها إيران 90 في المئة من نفطها إلى العالم، ويُعزّز القوات الأمريكية في الشرق الأوسط بآلاف آخرين من جنود «المارينز».. والغرض من السيطرة على جزيرة خرج، الضغط على إيران لفتح مضيق هرمز.

وأحيانا أخرى، يتنصل ترامب من مسؤولية فتح المضيق، لأن الولايات المتحدة لا تستورد عبره لترا واحدا من الوقود، ويرمي بالمسؤولية على حلف شمال الأطلسي والصين واليابان وكوريا الجنوبية. ولا يتوانى عن تقريع الحلفاء لأنهم رفضوا صراحة تلبية طلبه. وقال وزير الدفاع الألماني بوريس بيستريوس بوضوح: «هذه ليست حربنا، لأننا لم نُستشر قبل شنّها». يرد ترامب بحنق على حلف شمال الأطلسي، ويعتبره «نمرًا من ورق» من دون أمريكا، وأن مستقبله «سيكون سيئاً جداً».

وينتظر الحلفاء الآن، كيف سيرد ترامب على عزوف الحلفاء عن نجدته. هل يسحب الولايات المتحدة من حلف الناتو»؟ هل يوقف الدعم العسكري لأوكرانيا؟ هل ينفتح أكثر على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فيعفي روسيا من العقوبات الأمريكية؟ هل ينتقم من الحلفاء برفع الرسوم الجمركية مجدداً أو برفع الحماية العسكرية عن اليابان وكوريا الجنوبية؟

في مواجهة هكذا أسئلة مصيرية، سعى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى تحييد نفسه بخطوة استرضائية، تمثلت في إرسال 200 خبير أوكراني في تعقب المسيّرات، إلى الشرق الأوسط، لمساندة الولايات المتحدة ودول الخليج العربي.

وأكثر ما يثير غضب ترامب، هو رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، بسبب خروج الأخير عن مألوف المشاركة في معظم الحروب الأمريكية بلا تردد. ويُكرّر الرئيس الأمريكي أن ذلك حدث، لأنه لا يوجد ونستون تشرشل الآن في بريطانيا. وهنا، يغيب عن بال ترامب القول المأثور لتشرشل: «إن الأسوأ من القتال إلى جانب الحلفاء هو القتال من دونهم».

وقبل أن يذهب جورج بوش الأب إلى الحرب لإنهاء احتلال صدام حسين للكويت عام 1991، بنى ائتلافاً من 35 دولة. أما ترامب فاكتفى بإسرائيل، وتجاهل كل حلفاء أمريكا التاريخيين في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

ببساطة، لقد هزمت الطاقة ترامب، وتنذر بخسارة مدوية للجمهوريين في الانتخابات النصفية. احتمال مثل هذا، يعني انتهاء حقبة الترامبية، وبالتالي يفتح الطريق أمام الديموقراطيين لاستعادة البيت الأبيض في 2028. ولهذا ينأى نائب الرئيس جي. دي. فانس ووزير الخارجية ماركو روبيو، بأنفسهما قدر الإمكان عن الظهور الإعلامي والترويج للحرب، على عكس وزير الحرب بيت هيجسيث. فانس وروبيو، هما المرشحان الأوفر حظاً لنيل ترشيح الحزب الجمهوري في 2028.

في هذه الأثناء، تتصاعد الانتقادات للحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران حتى داخل قاعدة ترامب من اليمين المتطرف، وفي مقدمهم الإعلامي الأمريكي المشهور تاكر كارلسون، الذي يتهم إسرائيل بجر قدم ترامب إلى الحرب. وتعزز هذا الاتجاه باستقالة مدير المكتب الوطني لمكافحة الإرهاب جوزيف كينت قبل أيام، احتجاجا على «خوض حرب بناء على دعوة من إسرائيل وجماعات الضغط الموالية لها في الولايات المتحدة».

وهناك جدل مفتوح الآن وتساؤلات في الولايات المتحدة تشكك في سردية ترامب حول قدرة إيران على صنع قنبلة نووية في غضون أسبوعين، بعدما كان هو نفسه أكد في يونيو الماضي «محو» البرنامج النووي الإيراني بفعل الضربات الأمريكية لمنشآت فوردو ونطنز وأصفهان.

ترامب، وبحسب مدير مشروع إيران في المجلس الأطلسي نيت سوانسون، «سيجد نفسه قريبا في مواجهة خيار مضاعفة جهوده في حرب لا تحظى بشعبية أو وضع حد لها.. ولا تحتاج إيران إلى تحقيق نجاحات عسكرية كبيرة كل يوم. ويحتاج النظام فقط إلى إلحاق أضرار دورية كافية لإبقاء الشركاء الإقليميين والأسواق والرأي العام الأمريكي في حالة من التوتر».

كما أن وقف الحرب في هذه المرحلة، سيترك الشرق الأوسط في حالة من الفوضى العارمة، إلا إذا ذهب ترامب نحو اتفاق مع النظام الإيراني، الأمر الذي يعارضه بشدة نتنياهو، ويفضل وقف الحرب من دون اتفاق، على غرار ما جرى في يونيو الماضي، كي يكون في إمكانه تطبيق سياسة «جز العشب» في إيران كل فترة.

أما ترامب فقد يكون أكثر ميلاً إلى إبرام اتفاق مع النظام الإيراني في حال وافقت طهران على فتح مضيق هرمز أمام ناقلات النفط، بما ينعكس هدوءاً في أسواق الطاقة.

لكن هذا يتطلب منه كبح جماح نتنياهو من شن هجمات في المستقبل. هل يستطيع ترامب ترجمة الإنجازات العسكرية، إلى إنجازات سياسية واستراتيجية؟

هذا غير مؤكد حتى الآن، طالما أن النظام الإيراني لم يستسلم لشروطه.. أما الأمر الذي يُقلق أمريكا وإسرائيل أكثر من النفط، فهو الغموض الذي يُحيط بمصير 450 كيلوجراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المئة، وهي كمية صالحة لصنع عشرة رؤوس نووية.

○ كاتب وصحفي من لبنان.

أي أفق للمواجهة الحالية في المنطقة؟!

بقلم:
د. نبيل العسومي

مضى على المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة والجمهورية الإيرانية من جهة أخرى أكثر من ثلاثة أسابيع حتى الآن ومضى على بدء الاعتداءات الإيرانية الآثمة على بلادنا وعلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نفس الفترة تقريبا، ولا يبدو في الأفق أي انفراجة تنبئ بقرب نهاية هذه الأزمة التي فرضت علينا فرضا في ظل التناقضات في التصريحات والبيانات والإعلانات من طرفي المواجهة.

والحقيقة أن هذه المواجهة تدور حول الصراع بين إيران وإسرائيل بالدرجة الأولى، وهو صراع ذو طابع استراتيجي متعدد الأبعاد عسكريا وسياسيا واقتصاديا بين إيران التي تسعى لتوسيع نفوذها في المنطقة وترسخه بشكل هيمنة، وإسرائيل التي تهدف إلى إضعاف إيران وحلفائها وأذرعها من المليشيات المنتشرة في المنطقة، فضلا عن منعها من حيازة الأسلحة النووية.

إن هذه المواجهة لا علاقة لدول مجلس التعاون الخليجي بها لا بشكل مباشر ولا غير مباشر، ومع ذلك تتلقى بلداننا الضربات غير المبررة في محاولة من إيران لتوسعة نطاق هذه الحرب. فإيران تعتمد على حلفائها الإقليمين في لبنان والعراق واليمن لتعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة القائم على فكرة تصدير الثورة، كما أن إسرائيل تواصل أعمالها العسكرية والاستخباراتية لتنفيذ ضربات واغتيالات داخل إيران وخارجها بدعم وغطاء من الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل آفاق الاستقرار في المنطقة في المستقبل القريب غير واضحة.

ذلك ان العودة الى الوضع السابق تبدو صعبة في ظل تضارب الأهداف، حيث تحاول إيران تطبيق خيار شمشون «عليه وعلى أعدائي»، ولكن مع ذلك فإنها تتعامل مع دولنا وكأنها أعداء لها وهي لم تكن كذلك ولم يكونوا في أي يوم من الأيام ضد إيران ولم يعتدوا عليها أو على مصالحها في داخل إيران أو خارجها بأي شكل من الأشكال.

ومع ذلك، فإن هنالك عدة عوامل محتملة للتهديد في المستقبل منها:

– إضعاف إيران بشكل كبير وتجريدها من معظم قوتها العسكرية بحيث تكون مستعدة لقبول وقف إطلاق النار والتوقف عن اعتدائها على جيرانها المسالمين.

– التوصل مستقبلا إلى اتفاق نووي جديد شامل يحد من قدرات إيران النووية لتنعم المنطقة بنوع من الاستقرار.

– احتمالات حدوث تغييرات سياسية وتنظيمية داخلية في المعادلة السياسية الإيرانية بين أركان الحكم للحد من سلطة الحرس الثوري ورجال الدين المتشددين الذين يساعدون النظام على افتعال الحروب المستمرة حتى إن كانت هذه الحروب ليست في صالح الشعوب الإيرانية.

لقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي حتى الآن في مواجهة تحديات هذه الحرب مع إيران عبر ما سمي بالصبر الاستراتيجي أي عدم الانجرار وراء هذه الحرب أو الدخول فيها.

إضافة إلى ما تقدم، فإن دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت المحافظة على سلامة الاقتصاد بالرغم من الآثار السلبية التي أصابت معظم دولنا الخليجية فقد استطاعت دولنا حماية اقتصادها بشكل كبير وتجنب الانخراط المباشر في هذه المواجهة.

ولكن ومع كل هذه الجوانب الإيجابية نحتاج إلى جهد أكبر يشمل الانتقال من وضعية توفير القدرات الدفاعية إلى توفير قدرات الردع من خلال تعزيز الأمن الذاتي لدولنا وتطوير القدرات العسكرية والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والمنظومات الالكترونية المتقدمة لمواجهة الطائرات المسيرة والصواريخ ومختلف أنواع التهديدات، وهذا لا شك يتطلب التكامل الدفاعي بين بلداننا لتعزيز الأمن والاستقرار وعدم الاعتماد الكلي على التحالفات الدولية والحماية الخارجية.

إن مواجهة هذه الهجمة الشرسة والظالمة على بلداننا تستدعي مرحلة جديدة من الشراكات الاستراتيجية وتعزيز الدبلوماسية لكسب التأييد الدولي لمواجهة مثل هذا العدوان وتقوية العلاقات بين دولنا والبلدان المؤثرة في الساحة الدولية لنتمكن من مواجهة هذه التحديات التي فرضت علينا.